

المدونة الكبرى

لبيعه أمد ينتهي إليه قال ليس ذلك بحسن إذا استأجره على هذا فإن باعها استوجب أجرا عسى أن يكون أكثر من أجر ما عمل فيها وإن أخطأه بيعها كان قد كفاه منها أمرا قد كان يجب أن يكفاه فهذا بمنزلة القمار في الرجل يستأجر البناء على بنيان داره وعلى البناء الأجر والحص قلت رأيت إن استأجرت رجلا على أن يبني لي داري على أن الحص والأجر من عند الأجير قال لا بأس بذلك قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت ولم جوزه مالك قال لإنها إجارة وشراء حص وآجر صفقة واحدة قلت وهذا الأجر لم يسلف فيه ولا هذا الحص ولم يشتري شيئا من الأجر بعينه ولا من الحص بعينه فلم جوزه مالك قال لأنه معروف عند الناس ما يدخل في هذه الدار من الحص والأجر فلذلك جوزه مالك قلت هنا قد جعلت الحص والأجر معروفا لأنه كما زعمت عند الناس معروف ما يدخل في هذه الدار رأيت السلم هل يجوز له فيه إلا أن يضرب له أجلا وهذا لم يضرب للأجر والحص أجلا قال لما قال بن لي هذه الدار فكأنه وقت لأن وقت بنائها عند الناس معروف وإنما جوزه مالك لأن ما يدخل في هذه الدار من الحص والأجر معروف عند الناس ووقت ما تبني هذه الدار إليه معروف كأنه أسلم إليه في حص وآجر معروف إلى وقت معروف وإجارته في عمل هذه الدار فذلك جائز وقال غيره إذا كان على وجه العمالة ولم يشترط عمل يده فلا بأس به إذا قدم نقده في الرجل يستأجر حافتي نهر يبني عليه وطريق رجل في داره ومسيل مصب مرحاض قلت رأيت إن استأجرت من رجل حافتي نهر له أبني فيه بنيانا أو أنصب على نهره رخاما أتجوز هذه الإجارة في قول مالك أم لا قال هي جائزة قلت رأيت إن استأجرت طريقا في دار رجل أيجوز ذلك قال ذلك جائز ولا أحفظه عن